



دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في التنمية المستدامة

أ.م.د. خولة حسين حمدان

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

جامعة بغداد

المستخلص

قد يتمكن الجهاز الاعلى للرقابة من مساعدة صانعي القرار الاستراتيجي ضمن الحكومة اذ يقوم بتدقيق مجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية وقياس التقدم الذي احرز من خلال وضع المؤشرات مقابل الاهداف، اذ يستند البحث على فرضية مفادها ان الافصاح عن نتائج تحليل مؤشرات التنمية المستدامة ضمن ابعادها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية) من قبل الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبية يساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحافظ على حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية، اذ تضمن البحث في الجانب النظري الرقابة على التنمية المستدامة اما الجانب العملي تحليل نتائج مؤشرات التنمية المستدامة لجمهورية العراق وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

The role of SAIs financial and accounting control in Sustainable development

Assistant. Prof. Dr Khawla H. Hamdan

Baghdad University / Post –Graduate Institute for Accounting and Financial Studies

Abstract

SAI may be able to assist strategic decision-makers within the government as the audited economic, environmental and social areas and Institutional then the progress that has been made through the development of indicators with objectives, as research is based on the premise that disclosure of the results of the analysis of indicators of sustainable development within its dimensions economic, social and environmental and institutional) by the supreme organ of financial and accounting control helps in making wise decisions that keeps the needs of current and future generations, as it ensures research analyzing the results of the sustainable development of the Republic of Iraq indicators and comparing the Millennium Development Goals and with the strategic plan and the search is over a set of conclusions and recommendations.



أولاً: المقدمة

ان مفهوم التنمية يتضمن ابعادا اجتماعية وبيئية ومؤسسية بجانب البعد الاقتصادي، وان وضع الاهداف يساعد على متابعة العمل بصورة مركزة ومتسقة من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وينبغي لهذه الاهداف ان تعالج او تدمج مع ابعاد التنمية المستدامة، تدهور الموارد الطبيعية المتمثلة بازالة الغابات ونذرة المياه المأمونه وانتشار التصحر فضلا عن انتشار الفقر والامية والامراض ومشاكل التخلص من مياه الصرف الصحي وتدني الزراعة وميادين اساسية من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس ومنها المياه، التموين الغذائي، الصحة، الخدمات العامة والسكن، الدخل اذ تشمل التنمية المستدامة المجالات الرئيسية النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة والتنمية الاجتماعية، وقد أدى الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بقضايا التنمية المستدامة إلى تزايد الضغوط على الوحدات الاقتصادية للقيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع، ومعنى ذلك إن مسؤولية الوحدات الاقتصادية لم تعد تقتصر على إنتاج السلع وتقديم الخدمات وتحقيق الربح المادي بل تتعدى ذلك إلى مجالات أخرى مثل المجال الحفاظ على الموارد الطبيعية. وان ذلك يتطلب من الأجهزة العليا التقرير عن مؤشرات التنمية المستدامة على وفق ابعادها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية)، وذلك لمساعدة فئات المجتمع في اتخاذ القرارات التي من شأنها تحافظ على حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية، لذا سعت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (INTOSAI الانتوساي) إلى العناية بموضوع التنمية المستدامة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة، حيث أعدت مجموعة عمل الأنثوساي الخاصة بالرقابة البيئية دليلا بهدف توفير منطلق سليم لاضطلاع الأجهزة الرقابية العليا بمسؤوليات الرقابة البيئية ومعيار (5110) توجيهات بخصوص تنفيذ العمليات الرقابية على النشاطات ذات المنظور البيئي، ومعيار (5120) الرقابة البيئية والرقابة النظامية، ومعيار (5130) التنمية المستدامة وكتيب 5140 حول الكيفية التي يمكن ان تتعاون بها الاجهزة العليا للرقابة في رقابة الاتفاقيات البيئية الدولية.

ومما تقدم فقد سعى البحث الى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة ومراحل تطورها واهدافها ومؤشراتها ضمن ابعادها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية) وثم دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في تحقيق التنمية المستدامة من معايير وتجارب لبعض الدول هذا في جانب النظري اما في الجانب العملي فقد تم تحليل نتائج مؤشرات التنمية المستدامة في العراق التي من المؤمل ان يقوم بها ديوان الرقابة المالية الاتحادي للافصاح عن عدم تحقيق التوازن مابين ضمان حياة افضل للبشر من خلال توفير جميع الخدمات الصحية والغذائية والتعليمية والمياه الصالحة للشرب وصرف صحي وكهرباء والغذاء فضلا عن دخل جيد، وبين المحافظة على حاجات الاجيال القادمة وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً- منهجية البحث

تعد عملية اعداد المنهجية الخطوة الاولى لاعداد البحث العلمي لذلك ستعرض الباحثة في هذا المبحث منهجية البحث المتمثلة بالمشكلة والاهداف والاهمية والفرضية وحدوده المكانية والزمانية واسلوب البحث ومصادر جمع البيانات.

2-1 مشكلة البحث :

ان التنمية المستدامة تحافظ على حاجات الاجيال الحالية والقادمة، و ان عدم الرقابة ومتابعة استراتيجية التنمية المستدامة سواء على مستوى الدولة ككل او على مستوى كل قطاع من القطاعات



الاقتصادية وعلى مستوى الوحدات الاقتصادية ضمن كل وزارة، فضلاً عن عدم الإفصاح في التقارير الرقابية الصادرة من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية عن نتائج الاخفاق او التقدم في مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً لاهداف الانمائية ومقارنتها مع متوسط معدلاتها العالمية والعربية، أدى الى الحاق ضرر بالاجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة او بسبب الديون العامة التي يتحمل عبئها الأجيال اللاحقة مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل .

2-2 اهداف البحث يهدف البحث الى التعرف على:

- أ-الاطار النظري للتنمية المستدامة من نشأة وتعريف وابعاد ومؤشرات
- ب- المعايير الصادرة من منظمة الانتوساي المعنية بالبيئة وذات العلاقة بالتنمية المستدامة
- ج-تجارب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في الرقابة على التنمية المستدامة
- د- تحليل نتائج مؤشرات التنمية المستدامة ضمن ابعادها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية) جمهورية العراق للفترة من 2005-2013، ومقارنتها مع الاهداف الاستراتيجية ومع متوسط معدلاتها العالمية والعربية .

2-3 اهمية البحث :

يستمد البحث اهميته من اهمية دور الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبية في عرض التقدم او القصور في نتائج المؤشرات مقابل الاهداف بما يحقق التوازن مابين ضمان حياة افضل للبشر من خلال توفير جميع الخدمات الصحية والغذائية والتعليمية والمياه الصالحة للشرب وصرف صحي وكهرباء والغذاء فضلاً عن دخل جيد، دون ان يؤدي ذلك الى الحاق ضرر بالاجيال القادمة.

2-4 فرضية البحث :

يستمد البحث على فرضية مفادها ان تدقيق التنمية المستدامة ضمن ابعادها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية) من قبل الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبية يساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحافظ على حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية

2-5-الحدود الزمانية :

المؤشرات المالية وغير المالية للفترة من عام (2005-2013)، والمؤشرات المستهدفة لعام 2015

2-6-اسلوب البحث :

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي(الوصفي) من خلال الوثائق والمعايير الدولية والمصادر لتحقيق اهداف البحث، اما في الجانب التطبيقي فقد استند الى المنهج الاستنباطي من خلال عرض وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة ضمن ابعادها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية).

ثالثاً- الجانب النظري

3-1 التنمية المستدامة(النشأ والتعريف)

تعود جذور التنمية المستدامة الى 2000 سنة من زمن الاغريق ، وان فكرة الاستدامة ظهرت لأول مرة في الرؤية اليونانية (Ge) او (Gaia) "الهة الارض". (Kerster et al., 2002 :p 13). ويؤكد (Bosselmann) ان مفهوم التنمية المستدامة لم يظهر في القرن العشرين ، بل وجد قبل 600 سنة عندما عانت قارة أوروبا من ازمة بيئية كبرى بسبب استخدام الاخشاب حتى بلغ حد الذروة التي ادت الى ازالة الغابات بصورة كاملة تقريبا ، كما ان فكرة الاستدامة لها جذورها في تاريخ البشرية حيث قام امير ويلز بربط فكرة الاستدامة بالروح الانسانية ، بتفسيره بان هناك قدرة فطرية على العيش مع الطبيعة بصورة مستدامة (Bosselmann,2008:12-13) .



وفي عام 1968 عقد مؤتمر لمنظمة الامم المتحدة للعلوم والثقافة (UNESCO) والذي يمثل حدث رائد في وقته لمناقشة التنمية البيئية المستدامة (Lutzkendorf & Gopp, 2006 : p 18) . وفي الفتره 1970-1980 اكتسب مفهوم التنمية ابعادا اجتماعية وسياسية وثقافية بجانب البعد الاقتصادي، مما يعكس صورة واضحة وإيجابية على ادراك ووعي الحكومات والمؤسسات والهيئات والافراد بالقضايا البيئية والمجتمع ، وتمخضت هذه الفترة عن انعقاد مؤتمر ستوكهولم في السويد عام 1972 حول البيئة الانسانية والذي يعتبر نقطة البداية لبيان دور الحكومات بتبني مفهوم التنمية المستدامة حيث صدر عن المؤتمر وثيقتان ، الاولى ، اعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية والاساسية ، فضلا عن انشاء برنامج الامم المتحدة للبيئة والتنمية ، (Calvert&Calvert,2007 :404-405) .

وخلال الفتره 1980-1990 اكتسب مفهوم التنمية بعدا حقوقيا وديمقراطيا يتمثل في المشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية .حيث قدم تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عام 1981 الذي خصص بأكمله حول القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة والصادر تحت عنوان (الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة) تم وضع اول تعريف للتنمية المستدامة على انها السعي الدائم لتطور نوعية الحياة الانسانية مع الاخذ بالاعتبار قدرات وامكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة " (التيمي، 2008 : 50-51) وفي عام 1987 قامت الوكالة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) ، بنشر تقريرها " مستقبلنا المشترك " ، حول مفهوم التنمية المستدامة الذي استخدم لأول مرة خلال هذه الفترة من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المعروفة باسم لجنة برونتلاند (1 : 2005 : Asefa) .

وتؤكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الارض التي صدرت في ريودي جانيرو عام 1992 التي تضمنت سبعة وعشرين مبدءا تدعو الى ضرورة تحقيق العدالة بين الاجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضمانا لتواصل عملية التنمية (قمة ريو ، 1992 : 2) .

ومن ريودي جانيرو 1992 الى جوهانسبرغ 2002 ، اجتمع (104) من رؤساء الدول في جوهانسبرغ في جنوب افريقيا في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة ، اكد المجتمعون التزامهم بالتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، 2002 : 11)، كما دعا اعلان جوهانسبرغ مجموعات العمل إلى تعزيز المشاركة الفعالة في وضع أطر لإعداد تقارير الاستدامة للقطاع العام ووضع توجهات للأجهزة الرقابية بشأن كيفية التدقيق على تقارير الاستدامة، وكذلك حث الأجهزة على التأكد من صحة وموثوقية المعلومات المقدمة من قبل الحكومات حول البيئة والتنمية المستدامة، لإبلاغ صناع القرار وتقديم التقارير بكل شفافية (اتفاقيات جوهانسبرغ ، 2010 : 44)

فقد عرفت على انها تعظيم صافي المنافع البشرية على المدى الطويل ويشمل صافي المنافع مكاسب الدخل وخفض مستوى البطالة والفقر فضلا عن تحسين نوعية البيئة والعيش بحياة صحية افضل (Schmndt et al,2000:2، عرف (Bramwell) التنمية المستدامة بأنها مفهوم يعبر عن البناء الاجتماعي والمنافسة التي تعكس مصالح ذوي العلاقة ، والمفتاح الرئيسي في المحادثات في المنطقة عن المستقبل الاجتماعي والبيئي والاقتصادي ومن خلالها يتم حماية البيئة (Bramwell,2004:17) .

في حين عرف (Kersten et al) التنمية المستدامة بأنها عملية تحسين الاقتصاد والاجتماع لتلبية وتقييم المنافع مع المحافظة على الخيارات المستقبلية والموارد الطبيعية والتنوع (Kersten et al,2002:15) .



وعرفت منظمة الزراعة والاغذية العالمية (FAO) بانها " ادارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن اشباع الحاجات الانسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ، ولا تؤدي الى تدهور البيئة وتتنم بالفنية والقبول .(سلام، 2014 : 122)

3-2- أهداف التنمية المستدامة

أ-التأكد من ان الاهداف تغطي حالات رئيسية وتكون على اساس خطة قياس وعلى المدى الطويل
ب- ان الاهداف تعكس التزامات دولية
ج- يوجد ربط مباشر بين الاهداف والمؤشرات التي وضعتها الحكومة
د- ان الاهداف قد بنيت على اساس واضح وفهم علمي للمشاكل الاساسية
هـ- بنيت على مقاييس سليمة
و- تم تحديد من يقوم بقياس التقدم
ز- ان الاهداف قد تم توصيلها الى الجهات المعنية في الوقت المناسب
ح- التقرير عن الاهداف الى جانب تقرير الاداء ومقابل مؤشرات واهداف اخرى لتمكن من الحكم على الاداء (مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية،التنمية المستدامة 2001 :19-20)
اما أهداف التنمية الألفيةالجدول (1) يبين ملخص الاهداف الثمانية والغايات حسب ما ورد في تقرير الامم المتحدة للأهداف الانمائية الالفية لعام 2010

جدول (1) الاهداف والغايات الانمائية للألفية

ت	الاهداف	الغايات
1	القضاء على الفقرالمدقع والجوع	تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلىالنصف خلال الفترة من 1990 إلى 2015
2	تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، ذكوراً وإناثاً على حد سواء، منإتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015
3	نشر المساواة بين الجنسين	القضاء على التفاوت بين الجنسين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي،مع حلول عام 2005، وفي جميع مراحل التعليم الأخرى في موعدأقصاه نهاية عام 2015
4	تخفيض معدل وفيات الأطفال	تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلث في الفترة من 1990 إلى 2015
5	تحسين الرعاية الصحية للأم	خفض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين عامي 1990 و 2015
6	مكافحة فيروس نقص المناعة المالريا	وقف انتشار فيروس نقص المناعة والقضاء عليه بحلولعام 2015
7	ضمان توفر أسباببقاء البيئية	دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليصهدر الموارد البيئية
8	تطوير المشاركةالعالمية للتنمية	تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نموا والدول النامية غير الساحليةوالدول النامية والدول من الجزر الصغيرة

(منظمة الامم المتحدة تقرير الاهداف الانمائية للألفية ، 2010) .

3-3-3إبعاد التنمية المستدامة

3-3-1-البعد الاقتصادي يهدف هذا البعد تحسين مستوى الرفاهية ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد والمؤسسات المعنية بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية ، زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الانتاج لزيادة معدل الدخل الفردي (الشافعي، 2012 : 28).



أ - صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) - تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة كافة السلع والخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم. وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية. وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية. البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية)

ب - استهلاك الطاقة الكهربائية (متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بالكيلو وات ساعة) يقيس استهلاك الطاقة الكهربائية إنتاج محطات الطاقة ومحطات التوليد المشترك للطاقة والحرارة مخصصاً منه الكميات المفقودة في عمليات النقل والتوزيع والتحويل، وما تستهلكه محطات الحرارة والطاقة نفسها

ج - الدين /الناتج المحلي الإجمالي يعرف المؤشر على أنه نقل الموارد الى إنتاج الصادرات لغرض تعزيز القدرة على التسديد تخفيض الدين الخارجي الى مستويات تكون قادر على الوفاء بالتزامته (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2009-2011)

د - صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (% من إجمالي الدخل القومي) يشتمل صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على مدفوعات القروض بشروط ميسرة (غير شاملة مدفوعات سداد الأصل)، والمنح المقدمة من مؤسسات رسمية في أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، ومن مؤسسات متعددة الأطراف، ومن بلدان غير أعضاء في اللجنة من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في بلدان ومناطق في قائمة اللجنة لمتلقي هذه المساعدات. وهي تشمل قروضا عنصر المنح فيها لا يقل عن 25 في المائة (محسوبا بسعر خصم قدره 10 في المائة). (البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية)،

3-2-3 البعد الاجتماعي يتناول هذا البعد تحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع وتوافر الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمساواة والمشاركة في صنع القرار (Harris, 2000: 6).

أ - معدل البطالة هو عدد العاطلين الذين يبحثون عن عمل ومستعدين للعمل ولم يجدو عمل بعمر 15 سنة فأكثر مقسوماً على عدد السكان النشطين اقتصادياً بعمر 15 سنة فأكثر مضروباً في 100 .

ب - نسبة الفقر هي عدد السكان الذين يقل دخلهم عن خط الفقر وهو كلفة الحاجات الأساسية اللازمة لممارسة الفرد لنشاطه اليومي غذائية + غير غذائية مقسوماً على عدد السكان.

ج - نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولاراً واحداً ويقصد به النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون بدخل دون دولار واحد في اليوم (البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية)

د - مؤشر جيني لتفاوت الدخل (معامل جيني) الذي يقيس انحراف توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بين الأفراد والأسر المعيشية في اقتصاد ما وينحصر بين الصفر والواحد، عندما يكون صفراً يكون توزيع الدخل متساوياً لجميع أفراد المجتمع بينما عندما يكون مساوياً للواحد يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل (البنك الدولي مؤشرات التنمية العلمية)

هـ فجوة الفقر يقصد بها متوسط المسافة التي تفصل السكان عن خط الفقر

و - الحالة الغذائية للأطفال



ح-معدل وفيات الاطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية يقصد به عدد الرضع الذين يموتون قبل بلوغ السنة من العمر من أصل 1000 مولود حياً في سنة معينة .

ط-معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة هو عدد وفيات الاطفال تحت عمر خمس سنوات لفترة زمنية معينة لكل 1000 ولادة حية خلال نفس الفترة مع احتمالية الوفاة بين الولادة وعيد الميلاد الخامس .

ي-توقع الحياة عند الولادة هو متوسط عدد السنوات التي يتوقع ان يعيشها المولود الحي (ذكر، أنثى) من تاريخ الميلاد وحتى الوفاة، آخذاً بالاعتبار معدلات الوفيات العمرية في سنة محددة.

ك-نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمطار مكعبة) تشير الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة إلى الموارد الداخلية المتجددة (تدفقات الأنهار الداخلية والمياه الجوفية الناشئة عن الأمطار) في البلد المعني. ويُحسب نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة باستخدام التقديرات السكانية للبنك الدولي. (منظمة الأغذية والزراعة، بيانات الإحصاءات المائية AQUASTAT).

ل-النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم امكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الاولى

م-التحصين ضد الامراض الاطفال المعدية

ن-معدل انتشار وسائل منع الحمل

ش-معدلات التمدد ونسبة التسرب من التعليم: ويعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر (التقرير الاقتصادي الموحد العربي 2005-2011)

ع-معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين البالغين

ف-معدل النمو السكاني

3-3-3-البعد البيئي تعد ادارة البيئة بشكل متوازن ضرورة لعملية التنمية ،ويعد الفقر ابرز العوامل المتسببة في تهديد وتخريب البيئة في الدول النامية ، وان ظهور مفهوم التنمية المستدامة المتمحور حول تلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الاجيال القادمة يركز في اول بنوده على الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي (محاربة استنزاف الموارد الطبيعية) مع مراعاة الامن البيئي (مصطفى وسانية ، 2014 : 168).

أ-انبعاثات الغازات الدفينة

ب-مساحة الاراضي الصالحة للزراعة والاراضي المزروعة بصورة دائمة

ج-استخدام الاسمدة والمبيدات الحشرية الزراعية

د-مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الاجمالية للاراضي

هـ-الاراضي المصابة بالتصحر

و-المجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية ن مجوع المياه المتوفرة

ز-المحصول السنوي من السمك المصطاد حسب انواع الرئيسية

3-3-4-البعد المؤسسي تمثل الادارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي من خلالها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .توفر الدولة الخدمات والمنافع لرعاياها ومواطنيها (اعلان ريو +20 ، 2012 : 17).

أ-الإنفاق على البحث والتطوير (% من إجمالي الناتج المحلي) هي النفقات الجارية والرأسمالية (بالقطاعين العام والخاص) على الأعمال الإبداعية التي تتم بطريقة منهجية لغرض الارتقاء بالمعارف، بما



في ذلك المعارف الإنسانية والثقافية والمجتمعية، واستخدام المعرفة في تطبيقات جديدة. ويغطي البحث والتطوير البحوث الأساسية والتطبيقية وعمليات التطوير التجريبية (البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية).

ب- خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة

ج- الخسائر الاقتصادية والبشرية بسبب الكوارث الطبيعية

3-4 دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في تحقيق التنمية المستدامة

اتخذت عدد من الدول تعديلات على قوانينها تمنحهم حق الرقابة على التنمية المستدامة ففي عام 1977، تم تعديل قانون المراجع العام لكندا وتم إضافة تدقيق الأداء إلى تفويض التدقيق المالي في المكتب وفي عام 1995 تم تعديل قانون المراجع العام لتقوية الأداء الحكومي الفيدرالي في حماية البيئة وترقية التنمية المستدامة فضلاً عن إنشاء منصب مندوب البيئة والتنمية المستدامة، هناك حاجة لعدد من الإدارات والوكالات الفيدرالية لإعداد وتقديم "خطة تنمية مستدامة" إلى البرلمان، وتم تفويض المندوب لتدقيق أدائهم وتم تقوية فريق البيئة التابع للمكتب ليفي بطلباتهم، ويراجع مكتب المراجع العام في كندا سنوياً الخطط الإدارية للتنمية المستدامة، ويراجع مكتب المراجعة الوطني الأسترالي الكثير من تقارير الإدارات الذي يتضمن تقرير عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، وراجع مكتب المراجعة الوطني في الدنمارك موضوع حسابات المناطق الزراعية والإدارة البيئية، وقد فحص مكتب المراجعة الوطني للمملكة المتحدة كيف تمت معالجة اهتمامات التنمية المستدامة في عمليات تقويم الأثر القانوني العالي المستوى التابع للحكومة، نطاق الرقابة على أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة تتيح المجال امام الأجهزة العليا للرقابة لاجراء الرقابة على ثلاث نواحي هي :

أ- الرقابة على الاهداف من اجل معرفة ما اذا كانت موضوعية واقعية او قد بينت على فهم ودليل صحيح بشأن ما يجب عمله. وقد تكون الاهداف ممثلة لاتفاقية دولية او توضع الاهداف لتحقيق غاية او حصيلة نهائية مرغوبة

ب- الرقابة على المؤشرات لمعرفة ما اذا كانت ملائمة ومعقولة

ج- الرقابة على التقدم الذي احرز من خلال وضع المؤشرات مقابل الاهداف . (معيار 5130، 2004: 15-18)

3-4-1- معايير الصادره من مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة للائتوساي

أ- معيار (رقم 5130) التنمية المستدامة دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية

اذ تضمن المعيار اربعة اجزاء الجزء الاول خلفية عن مصادر التنمية المستدامة والتنمية المستدامة والحكومات اذ اكد هذا الجزء على دور الحكومات في وضع السياسات والبرامج وتأثير التنمية المستدامة على الأجهزة العليا للرقابة لتحديد الى اي مدى قامت الحكومة او الهيئة بتطبيق مبادئ وممارسات التنمية المستدامة اما الجزء الثاني كان بعنوان التنمية المستدامة على المستوى الوطني والاقليمي وتضمن استراتيجيات واهداف ومؤشرات التنمية المستدامة كما تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية وانظمة الادارة البيئية والمساءلة واعداد التقارير للتنمية المستدامة وعرض تجارب بعض الدول في ذلك اما الجزء الثالث فكان بعنوان التنمية المستدامة على مستوى البرامج اذ تضمن البرامج والتنمية المستدامة وفرص اجراء الرقابة على مستوى البرامج واختيار موضوعات للرقابة وتحديد النطاق وتصميم الاعمال الرقابية على التنمية المستدامة وعرض الجزء الرابع الخطوات التي قد تحتاج الأجهزة العليا للرقابة الى اتخاذها من اجل تطوير قدرتها على تنفيذ الاعمال الرقابية في مجال التنمية المستدامة والتي تشمل تحديد الصلاحيات



ووضع الاستراتيجية وبناء القدرة والخبرة ضمن الجهاز الأعلى للرقابة وتنفيذ الأعمال الرقابية والتعلم من الخبرة الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة ومن الآخرين والخطوة الأخيرة هي أحداث التأثير قد تقوم الأجهزة العليا للرقابة بدراسة ما إذا كان المؤشرات سهلة التفسير ، وان تظهر توجهات على مر الزمن ، وان تستجيب للتغيرات وان يكون لها حد وقيم مرجعية يتم بناء عليها قياس التقدم، ان تكون سليمة من الناحية التحليلية، وان تكون قابلة للقياس ، بمعنى انه مهما كان الهيكل النظري جذابا ، الا انه مالم يتم قياس المؤشر بتكلفة معقولة فانه لن يصبح مجديا .

ب- معيار 3100 بعنوان ارشادات رقابة الاداء مبادئ رئيسية رقابة اداء مستدامة

تضمن المعيار ارشادات رقابة الاداء المبادئ الرئيسية من لتعريفات واهداف رقابة الاداء واختيار مواضيع بها وتنفيذ رقابة الاداء (التخطيط، تنفيذ مهمة رقابة الاداء اعداد التقارير، المتابعة) و ثم نظام مراقبة الجودة، تضمن عرض للمبادئ الاساسية لعمليات رقابة الاداء مستدامه ووصف الفوائد الخارجية والداخلية لها و اشار الى التحديات الاساسية عند تقديم رقابة الاداء كما سلط الضوء على الجوانب الرئيسية التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند تقديم رقابة الاداء .

3-4-2 تجارب الأجهزة العليا للرقابة المحاسبية والمالية في رقابة التنمية المستدامة

أ- الرقابة على مؤشرات واهداف التنمية المستدامة في المملكة المتحدة : في عام 1999 قامت حكومة المملكة المتحدة بتنقيح مؤشرات التنمية بعد سلسلة من المشاورات مع الاطراف المعنية واعداد المزيد من الابحاث، وقد تم اعداد مؤشرات بهدف منح الحكومة نظرة عامة ذات مستوى عال بشأن التقدم وتسهيل ايصال الرسالة الى الشعب واهم هذه المؤشرات كما يأتي :

- ✚ اجمالي ناتج الاقتصاد الى اجمالي الناتج القومي .
- ✚ الاستثمار في الاصول العامة والتجارية والخاصة .
- ✚ السنوات المتوقعة لعمر صحي .
- ✚ المساكن التي يوجد جدل بشأن صلاحيتها للسكن
- ✚ الانبعاثات من الغازات الناتجة عن الموروث الطبيعي
- ✚ الانهار ذات الطبيعة الجيدة او المعتدلة
- ✚ انتاج وإدارة النفايات

ب- تقرير المراقب العام لدولة براجواي عن معدل الفقر ونوعية المياه والأراضي في مجمع أمطار لثلاث دول :

أن نهر بيلكومايا يتدفق من دولة بوليفيا إلى حدود دولتي براجواي والأرجنتين مغطياً وادي ثلاث دول بحوالي 270.000 كيلو متر مربع ولعدة سنوات، كانت المياه التي تدفق إلى براجواي غير كافية، نتج عنها جفاف تهديدي وفقدان للمواشي والحياة البرية وتدمير للأراضي الرطبة ونظم أخرى للكائنات الحية . وكان أصحاب المزارع غالباً ما يبنون سدود صغيرة للحفاظ على أي قدر قليل من المياه . وفي 2002، قام المراقب العام لدولة براجواي بأجراء تدقيق لحكومة براجواي حول الإدارة البيئية لمدة 10 سنوات للتنمية الثلاثية لنهر بيلكومايا، ويعتبر ما يلي هو بعض الآثار الناجمة عن نتائج وتوصيات التدقيق :

✚ توفر حكومة براجواي الموارد البشرية والاقتصادية المطلوبة والتدعيم التموييني لفتح قناة جديدة ولتنظيف المجرى حيث تتدفق المياه سابقاً من خلاله .



وكنتيجة لذلك، فالاراضي الرطبة أستروباينيو السابقة في الحديقة القومية تينفانكيو، موقع RAMSAR الذي تبلغ مساحته حواله 280.000 هكتار، تم تغطيتها مرة أخرى بالمياه .

خصصت الحكومة ارض ودمرت جميع السدود المقامة على مصرف المجرى المنحدر، ونقلت أي إنشاء لسد اضافي الذي قد يسبب كثير من التدهور البيئي غير الضروري . (WG EA, 2007 :56)

ج-الحفاظ على الغابات الوطنية في اندونيسيا

صرح الجهاز الاعلى للرقابة الاندونسي بان المشاريع المصممة من اجل دعم الاهداف الاساسية من مشاريع الحفاظ على الغابات الوطنية والمتمثلة في المحافظة على الجمال الطبيعي وحماية المدى الواسع من النباتات والحيوانات ويتضمن التخطيط تحديد التكاليف للموارد المادية والبشرية وان المعوقات التي تعترض تحقيق تلك الاهداف واتي تم الابلاغ بشأنها تتضمن ما يأتي :

خلاف بين المسؤولين الحكوميين الذين يعلمون بموجب القانون الوطني والناس المحليين الذين يحتفظون بالاراضي وفقا للقانون المحلي العرفي

قلة الرقابة الفعالة على عمليات قطع الاشجار

صادرات غير قانونية من النباتات والحيوانات الى دول اخرى

استيراد منتجات التكنولوجيا الحيوية التي تدمر النباتات والحيوانات المحلية (الرقابة البيئية والرقابة النظامية 2004)

رابعاً- الجانب العملي التطبيقي دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في التنمية المستدامة

سيتم عرض نتائج مؤشرات التنمية المستدامة في العراق وفقاً لابعادها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية) واسباب تحقيق اوعدم تحقيق اهداف التنمية المستدامة

4-1-البعد الاقتصادي

4-1-1-الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية وان نتائج هذا المؤشر كما يوضحها الجدول (2)

الجدول (2) الناتج المحلي الاجمالي والايادات النفطية للفترة من عام 2005 لغاية عام 2013 اعداد الباحثة استنادا الى : (التقرير الاقتصادي العربي الموحد :2005-2011)(البنك الدولي مؤشرات التنمية المستدامة العالمية)(الجهاز المركزي للحصاء،جمهورية العراق 2007-2011)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مليار \$	34	42.2	62.3	84.6	85.5	135.5	180.6	212.5	233.3
معدل نمو الناتج المحلي (بالاسعار الجارية) (الموحد)	60.7	34.7	47.0	9.3-	16.8	39.0			
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية \$	1124	1568	1926	2845	2087	4278	5529	6305	6708
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية\$ (الموحد)	1,296	1,891	2,501	3,376	2,978	3,391	4,591		
السعر الفوري لسلة خامات اوبك دولار /برميل (موحد)	50.6	61.0	69.1	94.4	61.0	77.4	107.5		
قيمة الصادرات النفط مليار \$	24	32	34	63	44	54	84		
كمية النفط المنتج (مليون برميل)			742.9	834.7	852.7	860.7	934	1054.6	1088
كمية النفط المصدر(مليون برميل)			599.6	677.1	695.5	690	790.5	886.9	872.4
الايادات البترولية مليار \$	71.9	73.4	72	75	44	56	83		
نسبة التشغيل إلى عدد السكان، 15 عاماً فأكثر %	34	36	36	36	36	36	36	36	

أ-ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية قد استمر بالارتفاع كما موضح في الجدول (2) خلال السنوات (2005 - 2013) من 34 مليار دولار عام 2005 الى 233.3 مليار دولار عام 2013 مما



أدى بالتالي الى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية من 1124 دولار عام 2005 الى ان وصل نصيب الفرد الى 6708 دولار عام 2013 ويعود السبب في ذلك يعود الى ارتفاع العائدات النفطية الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط العالمية، وكما موضحة في الجدول ويعزى التراجع في قيمة الناتج بالأسعار الجارية إلى انخفاض قيمة صادرات من 63 مليار دولار عام 2008 إلى 44 مليار دولار عن التراجع الحاد في أسعار النفط خلال منتصف عام 2008 وبداية عام 2009، إذ بلغ الفرق 33.4 دولار للبرميل فضلاً عن تخفيضات إنتاج النفط من قبل أهم الدول المصدرة له خلال عام 2009، تماشياً مع قرارات منظمة أوبك المتخذة في هذا الشأن، مما اثر بالتالي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من \$3,376 عام 2008 و2,978 دولار عام 2009.

ب- بلغ احتياطي النفط العراقي الثابت حوالي 112 مليار برميل، مما يجعله ثاني أكبر خزان نفطي معروف في العالم بعد السعودية. وتجعل الاحتياطيات الثابتة والمحتملة (يقدر المحتمل في العراق بحوالي 150 مليار برميل) وهو بذلك ثاني دول العالم بعد المملكة العربية السعودية، www.wkpidi.com.

ج- يساهم النفط بنسبة 60% في إجمالي الناتج المحلي، وبنسبة 99% في الصادرات، وبنسبة تزيد على 90% في العائدات (لمحة عن العراق، الامم المتحدة)

د- لم يساهم معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى زيادة في الوظائف اذ على الرغم من زيادة هذا المعدل في السنوات (2006، 2011، 2012) اذ بلغت إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان، 15 عاماً فأكثر (%) النسب (34%، 36%، 36%) على التوالي وكانت ذات النسب في السنوات التي كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي منخفضاً

4-1-2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

أ- ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ارتفع بسبب ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي اذ ارتفع من حوالي 2,501 دولار في عام 2007 إلى حوالي 3,376 دولار في عام 2008، مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 35%، مقابل معدل نمو بلغ 32.3 % في عام 2007 عن عام 2006 .

ب- أعلى معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج خلال عام 2011 بلغ حوالي 35.4 %، وانعكس ذلك على تحسن مستوى نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية بالمقارنة مع عام 2010 وارتفع المتوسط من حوالي 3,391 دولار للفرد عام 2010 إلى حوالي 4,591 دولار عام 2011

ويرجع ارتفاع النمو إلى تحسن الأوضاع الأمنية ومستوى النشاط الاقتصادي، وارتفاع صادرات النفط كمية النفط المصدر 677.1 مليون برميل بقيمة 63 مليار دولار بسعر 94.4 دولار للبرميل لعام 2008 عن عام 2007 اذ كانت كمية النفط المصدر 599.6 مليون برميل بقيمة 33 مليار دولار بسعر 69.1 دولار للبرميل بعد انتهاء فترة انقطاع الإمدادات عبر الخط الذي يمر بابا كرر شمال البلاد

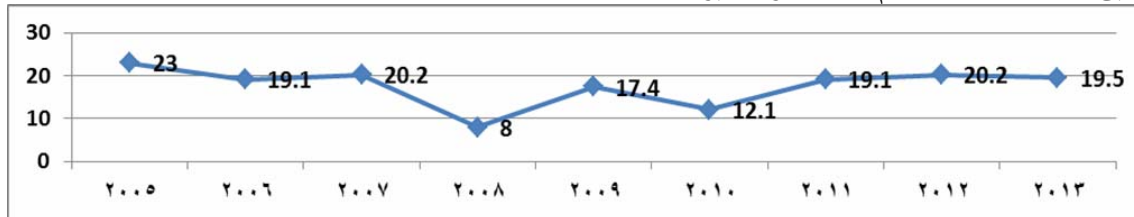
ج- سجل العراق أعلى معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بين الدول العربية للعام 2010-2011 ولدى مقارنة هذا المعدل مع كل من الامارات ومصر مع نسبة الفقر وبعض مؤشرات الصحة والتعليم لوحظ ان العراق قد سجل ايضاً أعلى نسبة للفقر وأعلى معدل للبطالة كذلك أعلى معدل لوفيات الامهات لكل 100 ألف مولود حي وأعلى معدل وفيات الاطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي العام لكل 1000 من السكان كما سجل اقل متوسط للعمر المتوقع عند الولادة اي ان الزيادة في متوسط نصيب الفرد لم تساهم في تخفيض الفقر والبطالة والوفيات، ولم تؤدي الى ارتفاع معدلات التعليم .



جدول (3) مقارنة معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبعض مؤشرات الصحة والتعليم

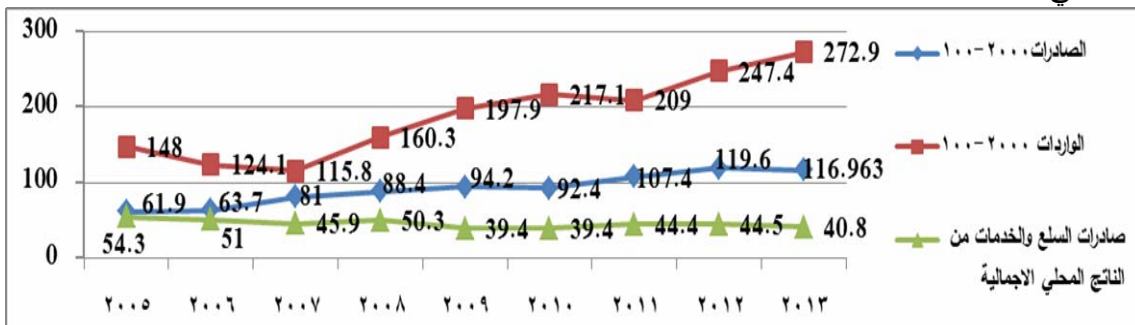
معدل القيد الصافي في مراحل التعليم 2010		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي	معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود	معدل الوفيات الأمهات لكل 100 ألف مولود حي	معدل الوفيات العام لكل 1000 من السكان	العمر المتوقع عند الولادة	معدل المواليد الخام لكل ألف من السكان	معدل نمو السوي القوي العامة %	البطالة			نسبة الفقر %	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي %	البلد	
الثانوية	الأولى	2010	2010	2010	2010	2010	2010	1995-2010	1995-2008	2011	2010	2009	2011	2010-2011	
37.8	77.4	38.6	31.4	84	5.8	68.5	35.4	3.4	5.5	11.1	15.2	15.2	25.6	35.4	العراق
82.6	90.9	7.1	6.1	0	1.3	77.7	13.1	9.2	6.3	4.3	4.2	3.9	0.6	17.9	الإمارات
36.3	95.8	18.7	6.7	54	6.1	70	28.7	2.6	3.9	11.9	9.1	9.4	25.2	5.5	مصر

الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى المصدر (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2009-2011)
 4-1-3- نسبة الاستثمار الى الناتج القومي الاجمالي % ان النمو الاقتصادي كان منخفض نتيجة عدم
 اضافة طاقات انتاجية جديدة وعلى الانتاج اذ كانت اعلى نسبة عام 2007 و 2012 بلغت 20.2%
 ولكنها لم تصل الى الحد الادنى المقدر 23% وذلك نتيجة عدم الاتفاق على الاصول الثابتة للاقتصاد في
 حين اقل نسبة كانت عام 2008 وكما يوضحها الشكل



شكل (1) نسبة الاستثمار الى الناتج القومي الاجمالي %

4-1-4 صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) وكانت النتائج كالآتي :
 أ- صادرات السلع والخدمات تجاوزت الواردات من عام 2007 ولغاية 2010 وذلك نتيجة الصادرات
 النفطية وان الواردات في السنوات تزايدت من 16.6 مليار دولار عام 2007 الى 50 مليار دولار عام
 2013 ارتفعت ب- نسبة تغطية صادرات السلع والخدمات للواردات من 111.6 % عام 2009 إلى
 196.3 % في عام 2011، ويوضح الشكل (2) الصادرات والواردات ونسبة الصادرات من الناتج المحلي
 الاجمالي



شكل (2) الصادرات والواردات

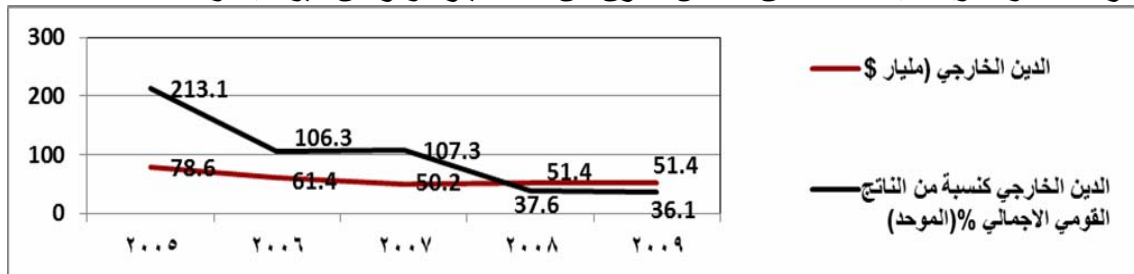


4-1-5 استهلاك الطاقة الكهربائية (متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بالكيلو واط ساعة) جدول (4) المصروفات على الكهرباء ومتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بالكيلو واط ساعة

		2013	2012	2011	2010
المصروفات الفعلية مليار دينار	الاستثمارية	6,631	4,023	1,214	4,134
	الجارية	1,593	2,029	1,105	2,661
المجموع		8,224	6,052	2,319	6,795
متوسط نصيب الفرد (ك وس)			1474	1341	1191

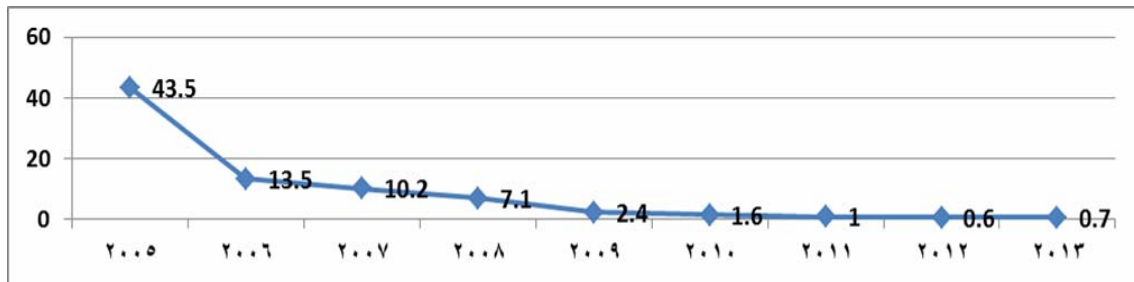
اعداد الباحثة استنادا الى الحسابات الختامية ومؤشرات البنك الدولي

4-1-6 الدين / الناتج المحلي الاجمالي يوضح الشكل الاتي انخفاض الديون العراقية من 78.6 مليار دولار عام 2005 الى 51.4 عام 2009 اذ ان في 20 تشرين الثاني 2005 وافق نادي باريس على مسح 80 % من ديون العراق الخارجية اي مبلغ مقداره 100 مليار دولار على ان يطبق في فترة زمنية قدرها 3 سنوات وبحسب هذا الاتفاق تخلص العراق من 75 مليار دولار من ديونه بحلول 2006



شكل (3) الدين الخارجي

4-1-7 صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (% من إجمالي الدخل القومي) ان العراق تلقى مايزيد على ثلث مجموع المساعدات الانمائية الرسمية الواردة الى المنطقة العربية بين عامي 2000 و 2010 وشكلت مصدرا من مصادر التمويل (الاسكوا 2013-2014) ويوضح الشكل المؤشر من عام 2005-2013



شكل (4) صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (% من إجمالي الدخل القومي)

4-2-2 البعد الاجتماعي

4-2-1-1 معدل البطالة يعتبر العراق واحداً من أكثر البلدان الفتية في العالم ذلك أن نصف عدد سكانه تقريباً دون الحادية والعشرين من العمر. (الامم المتحدة -لمحة عن العراق) وكانت النتائج كالاتي:
أ- عند مقارنة النسبة لسنوات (2005، 2006، 2007، 2008) مع سنة 2011 نلاحظ انخفاض في معدل البطالة بنسب (6.8، 6.4، 4.2، 4.2) على التوالي وعند مقارنة النسب لتلك السنوات مع النسبة لعام 2012 هناك انخفاض بنسب (6، 5.6، 3.4، 3.3) وهذا مؤشر جيد ولكن عادت وارتفعت نسبة البطالة الى 16 في عام 2013 مقارنة بالسنوات (من 2005-2012) من الصعب



تحقيق الهدف الانمائي الذي يقضي بتخفيض نسبة البطالة الى نصف 7.1 % لعام 1990 اي الوصول الى نسبة 3.6%.

ب- ان ظاهرة البطالة استمرت معدلاتها عالية بحدود 15% في عام 2008 تركزت في صفوف الشباب لتصل الى 30 % وبين النساء لتصل الى 5.32 . % وانخفض معدل البطالة بنسبة 10.1 % لسنة 2011 مقارنة بسنة 2008 وذلك بسبب استقرار الوضع الامني ودخول الشركات الاجنبية للأسواق بهدف الاستثمار.

ج- ان البطالة في العراق لعام 2011 فاقت بشكل كبير عن معدلاتها في بعض الدول العربية مثل الامارات والسعودية التي بلغت (4.3%، 5.4%) على التوالي فضلاً عن معدلاتها للدول المتقدمة وكما يوضحها الجدول (5)

د- ارتفاع معدل نمو البطالة بنسبة 5.2% سنة (2009-2013) مقارنة مع معدل نمو السكان البالغ 3%

هـ- انخفاض معدل النشاط الاقتصادي سنة 2011 بنسبة 3.5 % مقارنة بسنة 2008 وارتفع سنة 2012 بنسبة 2.1 % مقارنة بسنة 2011 .

جدول (5) البطالة ومعدل النشاط

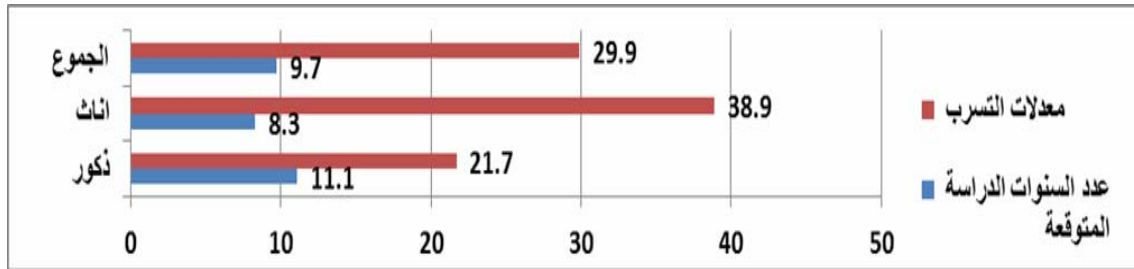
البيان	الجنس	2005	2006	2007	2008	2011	2012	2013
معدل البطالة		17.9	17.5	15.3	15.3	11.1	11.9	16
وضع العمالة /معدل النشاط	ذكور	77.4	78.3	78.3	75.0	73.0	73.6	
	اناث	20.4	20.2	12.8	18.0	14.7	13.5	
المجموع		49.6	49.7	43.2	46.8	43.8	42.9	
متوسط البطالة للدول العالمية		6.1	5.8	5.4	5.8	7.9		

الجدول من اعداد الباحثة استنادا. (التقرير الاقتصادي الموحد العربي 2005-2012) (وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مؤشرات التنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق 2013)

4-2-2 التعليم

4-2-2-1 نسبة الأمية تبلغ نسبة الأمية بين النساء العراقيات (24%) أي ضعف نسبتها تقريباً بين الرجال العراقيين البالغة (11%)، أن الفجوة كبيرة بين النساء والرجال في المناطق الريفية من حيث الأمية. (الامم المتحدة -لمحة عن العراق) ويصل معدل الأمية للإناث البالغات (15) فما فوق نسبة تفوق 50 % وفي الدول العربية بحوالي 29.7 %، تزايد نسب الأمية بين الجنسين اذ بلغت 43.4 % للذكور و 74.8 % للإناث للفئة العمرية 15 سنة فا فوق في حين بلغت 39.1 % لذكور و 68.6 % للفئة العمرية 15 -24 لسنة 2007 اما في سنة 2009 فقد بلغت 13.7 % للذكور و 30.1 % للإناث للفئة العمرية 15 سنة فا فوق و 15.2 % للذكور و 19.6 % للإناث للفئة العمرية 15 -24، وان اسباب الامية هي التسرب من مراحل التعليم لغرض العمل ومساعدة الأسرة.

4-2-2-2 معدلات التمدد ونسبة التسرب من التعليم: يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدد بقاء الطلبة في نظام التعليم بنحو 10.8 سنة في عام 2007، والدول النامية 10.2 سنة ودول العالم الاكثر تقدماً 10.8 سنة وحوالي 10 سنوات في العراق يوضح الشكل هذه المعدلات في العراق



شكل (5) معدلات التمدريس ونسبة التسرب من التعليم (التقرير الاقتصادي الموحد العربي 2005-2012)

ان اسباب انخفاض معدل التعليم الثانوي وزيادة معدلات التسرب التي يوضحها الشكل (6):

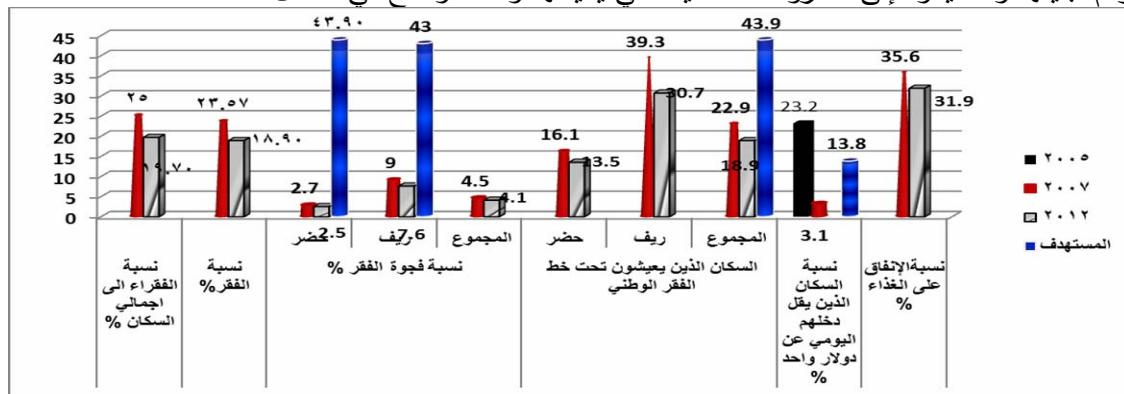
زيادة نسب التسرب في التعليم الأساسي، وانخفاض الطاقة الاستيعابية

تدني مستوى التعليم

الفقر مما ادى الى ترك التعليم والعمل لمساعدة الأسرة .

4-2-3- الفقر يوضح الشكل المؤشرات الخاصة بالفقر، إذ أن معدلات الفقر في العراق ظلت مرتفعة

رغم تباينها، وهذا يعود إلى الظروف الداخلية التي يعيشها وكما موضح في الشكل



الشكل (6) المؤشرات بالفقر

4-2-4- نسبة الفقر

أ-بلغ عدد السكان الفقراء في العراق 6.9 مليون فقير بلغ العدد في الريف 3.4 مليون وفي الحضر 3.5 مليون وانخفاض نسبة السكان الفقراء الى اجمالي السكان من 25% في عام 2007 الى 19.7 % عام 2012

ب-انخفضت نسبة الفقر من 23.57% في سنة 2007 الى 18.9% في سنة 2012 الا انها لم تبلغ النسبة المستهدفة البالغة 16% وان ارتفاع هذه النسبة في السنتين بسبب:

قلة التوظيف الذي يعد أقوى سبب للفقر إذ لدى العراق أقل نسبة توظيف بالنسبة للسكان البالغين على خلاف العديد من الدول العربية الغنية بالنفط في المنطق وان اسباب انخفاض التوظيف بين فئات الشباب:إنعدام الأمن وفرص العمل،ارتفاع البطالة بسبب تراجع اداء الصناعات المحلية وانخفاض الطلب عليها،تراجع حجم الاستثمارات والشركات الاجنبية العاملة داخل العراق .

انخفاض معدل النشاط الاقتصادي في العراق من 49.6% في عام 2005 إلى 42.9% في عام 2012 ولا تزال مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بالنسبة للرجل منخفضة جداً إذ انخفض معدل النشاط الاقتصادي للنساء من 20% عام 2005 إلى 13.5% عام 2012 وكما موضح في الجدول (6)

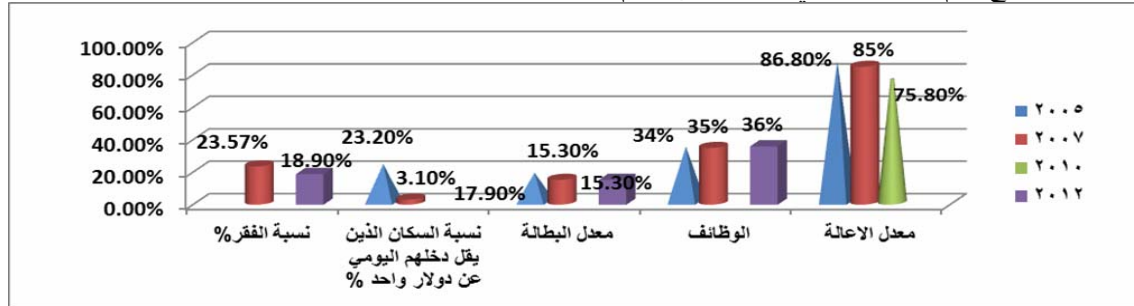


تراجعت معدل البطالة للسكان بعمر 15 سنة فأكثر من 15.3% عام 2008 إلى 11.9% عام 2012 و 16% عام 2013 .

تزايد نسب الأمية بين الجنسين

ضعف الارتباط بين البطالة والفقر على مستوى الحضر والريف إذ كانت في الريف نسبة الفقر 39% والبطالة 11% في حين في الحضر 16% ومعدل البطالة 12% .

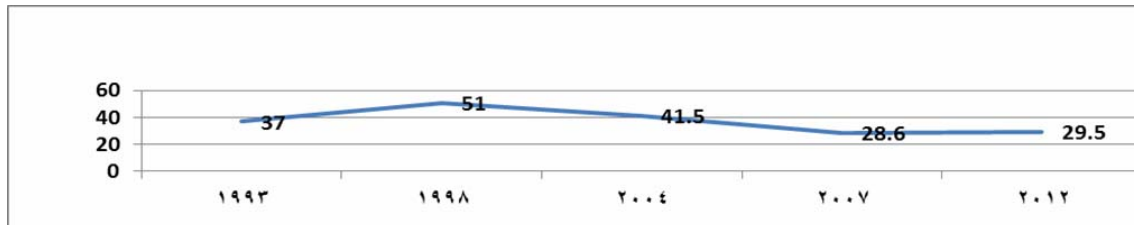
ارتفاع معدل الاعالة وانخفاض نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولاراً واحداً والشكل يوضح اهم الاسباب التي اثرت على عدم تخفيض نسبة الفقر



شكل (7) اسباب الفقر

4-2-5- نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولاراً واحداً. لتحقيق الغاية الأولى من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولاراً واحداً مع حلول عام 2015، إلى نصف نسبة (27.5%) لسنة 1990 أي إلى 13.8% إذ إن العراق يصعب عليه تحقيق تلك الغاية بسبب:

أ- التفاوت في توزيع الدخل أي حالة اللامساواة ويوضح الشكل معامل الجيني للفترة من عام 1993 - 2012



شكل (8) مؤشر جيني لتوزيع الدخل % (البك الدولي مؤشرات التنمية العالمية)

ب- ارتفاع مؤشر السكان دون خط الفقر مع الدولي إذ سجل 4.02% في حين الدولي يساوي صفر
ج- ان نسبة السكان الذي يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد انخفضت الى 3.1% في عام 2007 وتجاوز الانخفاض النسبة المستهدفة البالغة 13.8% الى سبب ذلك الانخفاض هو زيادة الرواتب في القطاع الحكومي في عام 2007 والتي تشكل 45% من الدخول في العراق، مما أدى ذلك الى تحسن المستوى المعيشي للمواطنين بشكل طفيف، وليس ارتفاع معدل الوظائف وبلغ متوسط دخل الأسرة الشهري 952 ألف دينار سنة 2007 ارتفع إلى 1597.1 ألف دينار سنة 2012 حيث ارتفع متوسط دخل الأسرة الشهري بنسبة 67.8% للسنة 2012 مقارنة بسنة 2007 مما يدل على تحسن المستوى المعيشي للمواطنين.



4-2-6- فجوة الفقر نسبة فجوة الفقر انخفضت من 4.5% عام 2007 الى 4.1% عام 2012 و تعد هذه النسب منخفضة مقارنة بالعديد من الدول الاخرى، تزيد فجوة الفقر لسكان الريف على ثلاث مرات نسبتها لسكان الحضر لعام 2007 و 2012 هذا يعني ان سكان الريف هم أكثر فقراً.

3-2-7 مؤشرات الصحة

4-2-7-1- توقع الحياة عند الولادة إن الفرق في متوسط العمر عند الولادة بين العراق ودول الجوار يزيد على 10 سنين (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005-2012)، و من الجدول (6) يتضح انخفاض متوسط العمر المتوقع من 65 سنة عام 1987 إلى 58.2 عام 2007، في حين ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 60.6 سنة في العام 2008 الى حوالي 71.9 سنة في عام 2009

4-2-7-2- معدل وفيات الاطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية انخفضت نسبة وفيات الأطفال قبل بلوغهم السنة ويدل ذلك على مستوى الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال شهره الأول من 50% عام 1990 إلى 32% في عام 2011 الا انها من الصعب الوصول الى النسبة المستهدفة لعام 2015 والبالغة 17%.

4-2-7-3- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفض المعدل من 62 عام 1990 إلى 37 في عام 2011 الا انها من الصعب الوصول الى النسبة المستهدفة لعام 2015 والبالغة 21.

4-2-7-4- عمليات الولادة التي تتم تحت اشراف عاملين ماهرين بلغت 91 عملية في سنة 2011 وهي اقل من العدد المستهدف ب9 عمليات فقط وهذا يعني امكانية الوصول الى المستهدف في حلول سنة 2015

جدول (6) بعض مؤشرات الصحة

المؤشر	1987	1990	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2015 المستهدف
توقع الحياة عند الولادة (عام)	65		58.20	61	60.6	71.90	68.5	69	
معدل وفيات الاطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية %		50.0	35		41		31.4	32	17
معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر /طفل متوفي لكل 1000 ولادة حية %		62.0	41	35.1	54	29.5	38.6	37	21
عمليات الولادة التي تتم تحت اشراف عاملين ماهرين	50		89	80				91	100

اعداد الباحثة استنادا الى : (التقرير الاقتصادي العربي الموحد : 2005-2011)

4-2-7-5- ناقصي الوزن بلغت 9% لعام 1991 وانخفضت عام 2006 الى 7.6% النسبة في حين النسبة المستهدفة لعام 2015 بلغت 4.5%

4-2-7-6- نسبة الاطفال المحصنين يوضح الجدول نسبة تحصين، لقاح ثلاثي والمحصنين ضد الحصبة



جدول (7) نسبة الاطفال المحصنين

المؤشر	1990	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المستهدف 2015
تحصين، لقاح ثلاثي (%) الأطفال في الشريحة العمرية 12-23 شهراً		65	59	57	69	78	74	79	69	68	
نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة %	80	75		81							100

اعداد الباحثة استنادا (وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء مؤشرات التنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق 2013) 4-2-7 معدل الاصابات بالامراض معدل حالات الاصابة بمرض الملاريا قد انخفض الى 0.1 في عام 2006 وهذا يعني امكانية تحقيق الهدف في عام 2015 اذا ما استمرت الدولة في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتشار المرض في حين لابد للدولة من اتخاذ اجراءات وقائية وعلاجية لتخفيض معدل الاصابة بمرض السل ونقص المناعة وكما يوضح ذلك الجدول

جدول (8) معدل الاصابات بالامراض

معدل الاصابات	1995	2000	2005	2006	المستهدف 2015
معدل حالات الاصابة بمرض الملاريا لكل 100000 من السكان	26.8		0.03	0.1	0
معدل حالات الاصابة بمرض السل لكل 100000 من السكان		2.0	12.9	12.4	0
لسل وتم شفاؤها %	86.0		90	86.0	100
عدد الاصابات بمرض نقص المناعة (الايدز)			2	5	0

الجدول من اعداد الباحثة استنادا : (المؤشرات الوطنية لرصد الاهداف الانمائية الالفية 2011) 4-2-7-8 معدل انتشار وسائل منع الحمل من النساء في الشريحة العمرية (15-49) بلغت النسبة 50% لعام 2006 و 53% لعام 2011 اي ان الزيادة 3% فقط مما اثر بالتالي على عدم تخفيض معدل الخصوبة اذ سجل (4.3%) لعام 2006 و (5%) لعام 2007 و (4.5%) لعام 2011 وبالنتيجة زيادة في عدد السكان .

4-2-7-9 عدد الاطباء وعدد الممرضات لكل 100000 نسمة وعدد السكان مقابل كل سرير عدم كفاية الملاكات الطبية من اطباء وملاك التمريض بالمقارنة مع عدد السكان إذ يتراوح عدد الاطباء بين 69 و 70 طبيب اما الممرضات لكل مائة ألف نسمة تتراوح بين حوالي 130 - 138 ممرضة، وبلغ عدد السكان مقابل كل سرير 769 لفترة من 2000-2010 وهي اقل من بعض الدول العربية وكم يوضحها الجول الاتي



جدول (9) عدد الاطباء وعدد الممرضات لكل 100000 نسمة وعدد السكان مقابل كل سرير

عدد السكان 100000 نسمة مقابل كل سرير	عدد الممرضات لكل 100000 نسمة	عدد الاطباء لكل 100000 نسمة	البلد
138-130	70	69	العراق
520	356	237	الامارات
616	350	276	قطر

اعداد الباحثة استنادا الى : (التقرير الاقتصادي العربي الموحد : 2005-2011)
4-2-7-10- مؤشرات الرعاية الصحية يوضح الجدول (10) مؤشرات الرعاية الصحية

جدول (10) مؤشرات الرعاية الصحية

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الرعاية الصحية الأولية %	48	49	53	67	77	88	83	86	84
الإنفاق على الرعاية الصحية، إجمالي (% من إجمالي الناتج المحلي)	4.1	3	3.7	3.9	4.6	3.7	3.2	4.8	5.2
نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	55	59	96	244	146	145	146	282	305

اعداد الباحثة استنادا الى : (التقرير الاقتصادي العربي الموحد : 2005-2011)

أ- السكان الذين يحصلون على الخدمات الرعاية الصحية الأولية تحسنت فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية الجيدة، إلا أن المراكز التي تقدم تلك الخدمات لا تزال توجد في أماكن بعيدة عن كثير من المواطنين، تحتاج الأسرة إلى 20 دقيقة في المتوسط للوصول إلى أقرب مرفق صحي. (الامم المتحدة -لمحة عن العراق)، ان النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية (1990 - 2008) بلغت لسكان الحضر 97%، و 78% لسكان الريف وعلى المستوى الاجمالي 93% في حين في الفترة (2000- 2009) بلغت لسكان الحضر 90 % و 82% لسكان الريف وعلى المستوى الاجمالي 98% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد : 2005-2011)

ب- الإنفاق على الصحة : تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في سنتي 2006 و 2009 ما بين 3.8% و 3.9 % على التوالي، وتراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين 3.4 % و 3.1% لذات السنتين والإنفاق حسب النوع بلغ 72.5 % إنفاق عام و 27.5% إنفاق الخاص لسنة 2006 اذ بلغ 72.2% إنفاق عام و 27.8 % إنفاق خاص لسنة 2009 إن مصروفات القطاع الصحي في العراق من الانفاق العام هو الأدنى في الدول العربية اذ بلغ 3.1 % في حين تراوح ما بين 4.2% الى 16.1% في الدول العربية في كل من الصومال والاردن على التوالي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد : 2005-2011) .

ويوضح الجدول (11) الانفاق على الصحة للفترة من 2010-2013 اذ ان على الرغم من انفاق مبالغ على المشاريع الاستثمارية لم ينعكس ذلك على تطور الخدمة الصحية



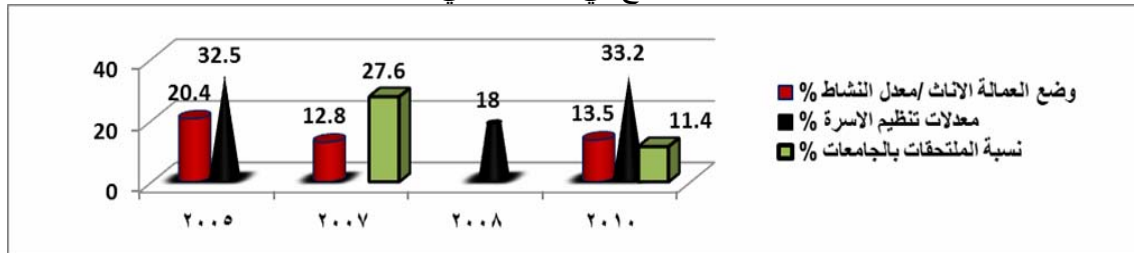
جدول (11) الانفاق على الصحة(مليون دينار)

2010 /المصروفات الفعلية		2011/ المصروفات الفعلية		2012 / المصروفات الفعلية		2013/ لمصروفات الفعلية	
الجارية	الاستثمارية	الجارية	الاستثمارية	الجارية	الاستثمارية	الجارية	الاستثمارية
3,951,324	216,278	3,984,937	298,496	4,608,959	312,128	5,503,933	768,933

اعداد الباحثة استنادا الى جمهورية العراق وزارة المالية الحسابات الختامية

4-2-8 السكان استمر الارتفاع في نمو السكان من 27963 ألف نسمة عام 2005 الى 35095.8 ألف نسمة عام 2013 اذ شهد معدل النمو السكان زيادة خلال السنوات بمعدل 3% وهي تفوق المعدل النمو العالمي البالغ 2.30% وكذلك معدل في الدول النامية البالغ 0.50%، ان هذا النمو كان بسبب الاتي :

أ-ارتفاع معدل الخصوبة من (3.2)، (4.3)، (4.2)، (5)، (4.5) للسنوات 2005، 2006، 2007، 2011 على التوالي وهو يفوق معدل الخصوبة في الدول المتقدمة البالغ 1.7
ب-انخفاض معدل استخدام وسائل تنظيم الاسرة كما تم توضيحها ومعدل وضع العمالة للاناث فضلا عن انخفاض الالتحاق الاناث بالجامعات وكما موضح في الشكل الاتي



شكل (9) اسباب ارتفاع معدل نمو السكان

4-3- البعد البيئي

4-3-1- تلوث الهواء الجدول الاتي يوضح الغبار المساقط وتراكيز الرصاص والدقائق العالقة والانبعثات التي تؤدي الى تلوث الهواء وبالتالي الى زيادة الامراض والوفيات، اذ تجاوز تركيز الرصاص من عام 2005 - 2010 المحدد في حين عام 2013 كان التركيز اقل من المحدد ب(1.97) مايكرو غرام/م3، اما تركيز الدقائق العالقة - مايكروغرام/م3 فقد تجاوزت المحدد الوطني ما عدا محافظة نينوى للاعوام (2006، 2007، 2011، 2013)

جدول (12) الغبار المساقط وتراكيز الرصاص والدقائق العالقة والانبعثات

المحدد الوطني	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	الملوثات
	34.8	37.8	41.1	40.5	45.8	47.1	28.7	29.8	27.3	الغبار غم/م ³ /شهر
2	0.03	عدم وجود فلاتر	عدم وجود فلاتر	3.7	2.9	0.9	2.1	2.1		تركيز الرصاص - بغداد
		عدم وجود فلاتر	عدم وجود فلاتر				0.1	0.2	0.2	ننوى
	0.02	عدم وجود فلاتر	عدم وجود فلاتر	1.3	0.9	0.4				البصرة
350	808.4	884	701	599	582	786	550	558.4	988.4	تركيز الدقائق العالقة - بغداد
	240.4	1394	عدم وجود فلاتر	209	379		304	262	366	ننوى
		436	عدم وجود فلاتر	479	603	1426				البصرة

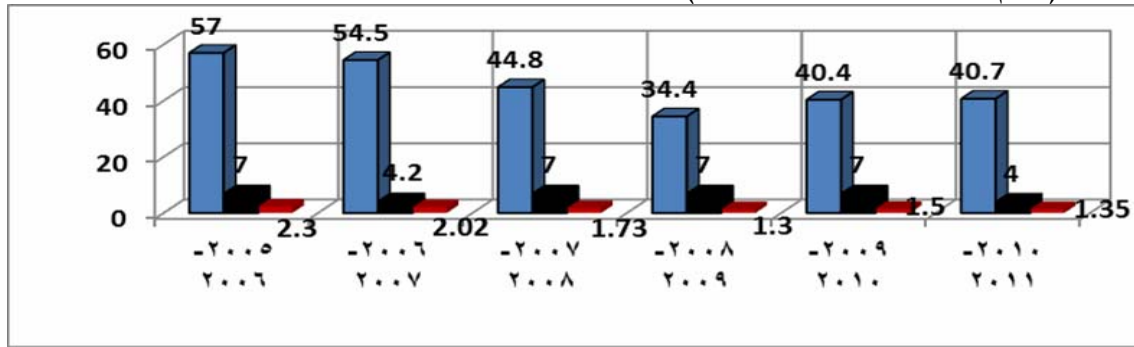
(وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء مؤشرات التنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق 2013)



4-3-2 المياه والصرف الصحي

4-3-2-1 المياه

أ- نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة) يمتلك العراق أكبر كمية من المياه السطحية في الدول العربية وكذلك من المياه السطحية ذات المنشأ الداخلي تقدر حوالي 22 مليار م³ يعتمد العراق على التدفقات المياه الواردة من دول أخرى وبمعدل يصل الى 68% انخفضت كمية المياه المتاحة للشخص الواحد في السنة من 5,900 متر مكعب في عام 1977 إلى 2,400 متر مكعب في عام 2009. وتعتبر كميات المياه المتوفرة في العراق أكبر من تلك المتوفرة في الدول المجاورة باستثناء تركيا. (الأمم المتحدة -لمحة عن العراق)



شكل (10) كمية المياه المسحوبة من المياه السطحية والجوفية

ب-متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية (1238 م³ 1074، 3 م³ 1042، 3 م³) للاعوام (2007، 2012، 2013) على التوالي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2005-2011) في حين المعدل العالمي 7700 م³ في السنة

ج-نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب إن هناك ارتفاع في النسبة المئوية للسكان المخدومين بشبكة الماء الصالح للشرب من سنة 1990 الى سنة 2012، وعلى مستوى التقدم نحو تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي 1990 و 2015 اذ كانت سنة 1990 بنسبة 81.3% فقد استطاع العراق أن يحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف. اذ بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة 91.1% اذ انها تفوق النسبة المستهدفة بمقدار 0.5%، وتفوق نسبتها في الدول النامية البالغة حوالي 79 % وعلى المستوى العالمي البالغة حوالي 83 %. والسبب في ذلك يعود إلى التوسع في مشاريع تحلية المياه وحفر الآبار، وتوسيع نطاق شبكات توزيع المياه. ويلاحظ أن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب لاتزال كبيرة اذ ان المتحقق بالريف في عام 2012 بنسبة 72.1 % المستهدف 73.6 % وكما موضحة في الجدول (13) مما يتطلب توجية الجهود لتوفير المياه الصالحة للشرب بحلول عام 2015

4-3-2-2-3-2 الصرف الصحي هناك تحسن في نسبة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن حيث تجاوزت النسبة المستهدفة للريف ولكن هناك فارق قليل بالنسبة للحضر بنسبة (0.1) بما يعني امكانية تحقيق الهدف في سنة 2015.



جدول (13) نسبة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بالمياه المأمونة وبصرف صحي محسن

التفاصيل	1990	2007	2010	2011	2012	المستهدف 2015
السكان والمياه المأمونة	حضر	96.3	97.5	91	97.8	98.2
	ريف	47.1	50.3	56	72.1	73.6
	المجموع	81.3	83.7	79	91.1	90.6
نسبة السكان الذين يمكنهم بالانتفاع بصرف صحي محسن	حضر	95	89.6	76	96.8	99.9
	ريف	48	70.3	67	91.4	88.9
	المجموع	81	83.7	73	96.6	96.3

الجدول اعداد الباحثة استنادا البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية

3-3-4 -مساحة الاراضي الصالحة للزراعة والاراضي المزروعة بصورة دائمة يوضح الجدول مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بالقطاع الزراعي

أ-تعاني 39% من الأراضي العراقية من قلة الأراضي الصالحة لزراعة المحاصيل في الفترة بين 2007 و 2009. (الامم المتحدة -لحة عن العراق)

ب-تراوحت مساحة الاراضي المزروعة بين 12 و 14.7(مليون دونم) للفترة من 2005 ولغاية 2013 وانها لم تصل الى المساحة المستهدفة البالغة 19.8 مليون دونم، وتراوحت الاراضي الصالحة للزراعة بين 30.4 و 48 (مليون دونم) للفترة من 2005 ولغاية 2013 ولم تبلغ المساحة المستهدفة البالغة 51.6 مليون دونم.

ج-حقق الإنتاج الزراعي زيادة مقدارها 18.7% سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 وذلك نتيجة لزيادة المساحة المزروعة بنسبة 8.1% السبب الى استخدام وسائل ري قديمة وقلة هطول الأمطار مما أدى الى انخفاض في منسوب المياه وتدهور قيمة الانتاج الزراعي للفترة 2007 -2010 .

د-تشير مؤشرات الزراعة إلى أن هناك ارتفاع في المساحة المزروعة بالمحاصيل والخضر بنسبة 10.3% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 حققت قيمة الإنتاج الزراعي زيادة نسبتها 24.4% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 وذلك نتيجة لزيادة غلة الدونم من المحاصيل الرئيسية فضلا عن ارتفاع أسعارها نتيجة لاستخدام وسائل الري الحديثة وزيادة مستوى هطول الأمطار مما أدى إلى ارتفاع في منسوب المياه بسبب التحسن النسبي في المناخ

هـ-ان القطاع الزراعي يستخدم النصيب الاكبر من الموارد المائية اذ تراوحت بين 29.58 و 45 للفترة من 2005 ولغاية 2010 في حين متوسط حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي لا تتجاوز بين نسبة 4.9% و 9.5% وللفترة من 2005 ولغاية 2010 وان ذلك لا يعد توزيع للموارد المائية ..

و-تعاقب فترات الجفاف ونقص الأمطار، مع الاستمرار في هدر الموارد المائية، على الرغم من الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية

س-تفاوتت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى فتتراوح هذه النسبة بين 13.6% و 34 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2005-2011)

ح-نسبة مساحة الاراضي المكسوة بالغابات 1.9 لسنوات 2005 -2012 في حين المستهدف 10.0% ط-يفوق السكان الزراعيون في العراق بمقدار 9,231 الف نسمة 9,516 الف نسمة لسنة 2009 و 2010 على التوالي عن الامارات العربية المتحدة وكذلك نسبة الاراضي الزراعية من مجموع الاراضي بنسبة 13.4% وان قيمة الانتاج للعراق اعلى من قيمة الانتاج في الامارات بمبلغ 2,606 مليون دولار



و 4,426 مليون دولار في حين ان نصيب الفرد من الناتج الزراعي والصادرات الزراعية لدولة الامارات كانت اعلى من العراق وكما موضح في الجدول

جدول (14) الاراضي الزراعية والسكان الريفيون

التفاصيل	2009		2010	
	العراق	الامارات	العراق	الامارات
السكان الزراعيون (الف نسمة)	10,361	1,130	10,714	1,198
الاراضي الزراعية من مجموع الاراضي %	18.1	4.7	18.1	4.7
قيمة الناتج الزراعي مليون \$	5,184	2,578	7,114	2,688
نصيب الفرد من الناتج الزراعي \$	219	509	165	325
الصادرات الزراعية مليون \$	56	3,336	64	3,641
تطور انتاج الاسماك	43.1	99.1	58.4	74.7

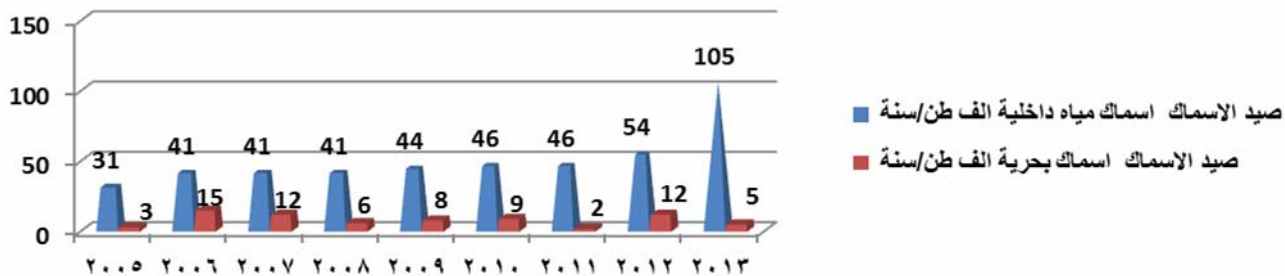
اعداد الباحثة استنادا الى : (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2005-2011)

ي- بلغت نسبة المساحات التي تم تجفيفها من أهوار 90%. (الامم المتحدة -لمحة عن العراق)

ك- متوسط نصيب الفرد بين حوالي 129 \$ و 251 \$ سنة 2010

ل- ان المساحة المتروكة دون استغلال 70% من المساحة الاجمالية

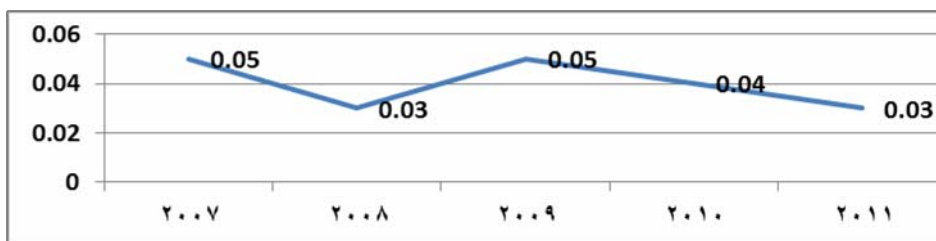
4-3-4- الاسماك - حقق إنتاج الاسماك النهرية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.3% سنة 2011 مقارنةً بسنة 2010 بينما حقق إنتاج الاسماك البحرية انخفاضاً بنسبة 76.4% عن سنة 2010 بسبب ارتفاع نسبة الملوحة وشحه المياه وقد سجلت نسبة الفائض من الأسماك عام 2008 زيادة بنسبة 6.8 % في عام 2008 و 91.4% سنة 2013 مقارنةً بسنة 2012.



شكل (11) كمية الاسماك من المياه الداخلية والبحرية

4-4- البعد المؤسسي

4-4-1 الإنفاق على البحث والتطوير (% من إجمالي الناتج المحلي) يوضح الشكل الاتي تدني الاتفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مما يعني عدم الاهتمام بالتطبيقات الجديدة لتطوير الاعمال



شكل (12) الإنفاق على البحث والتطوير (% من إجمالي الناتج المحلي)



4-4-2 خطوط الهاتف وأجهزة كمبيوتر شخصية إزداد الإقبال على استخدام التكنولوجيا بشكل سريع منذ العام 2003، إذ يستخدم 78% من العراقيين الهواتف النقالة ويمتلك 12% منهم أجهزة كمبيوتر شخصية. (الامم المتحدة -لمحة عن العراق)

4-4-2 ج-الخسائر الاقتصادية والبشرية بسبب الكوارث

ان الهجرة الداخلية كانت بفعل الظروف التي واجهت العراق من حروب والنزاعات المسلحة واعمال العنف وحركة التهجير القسرية في عامي 2006 - 2007 اذ بلغت خلال الفترة شباط 2006 ولغاية تشرين الثاني 2007 عدد 999772 فرد وكذلك الهجرة الخارجية وهذا اثر الى التركيبة التوزيعية للسكان .

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

5-1 الاستنتاجات

أ-لم يساهم معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في زيادة في الوظائف وتخفيض معدل البطالة التي فاقت بشكل كبير عن معدلاتها في الدول المتقدمة وعن معدلاتها في بعض الدول العربية مثل الامارات والسعودية وكذلك لم يسهم بتخفيض نسبة الفقر ومعدل وفيات الاطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي من السكان

ب-حقق العراق فائض في عامي 2010 و 2011 من مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي.

ج-يصل معدل الأمية للإناث البالغات (15) فما فوق نسبة تفوق 50 % وفي الدول العربية بحوالي 29.7 %، وينعكس ذلك على مستوى مؤشر المساواة بين الجنسين

د-على الرغم من انخفاض نسبة وفيات الأطفال قبل بلوغهم السنة من 50% عام 2005 إلى 32% في عام 2011 وكذلك انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 62.0% عام 2005 إلى 37% في عام 2011 الا انها من الصعب الوصول الى النسبة المستهدفة لعام 2015 والبالغة 17% و 21% على التوالي .

هـ-عدم كفاية الملاكات الطبية من اطباء وملاك التمريض بالمقارنة مع عدد السكان ومع دولة الامارات ودولة قطر .

و- شهد معدل النمو السكان زيادة خلال السنوات بمعدل 3% وهي تفوق المعدل النمو العالمي البالغ 2.30% وكذلك معدل في الدول النامية البالغ 0.50، وذلك بسبب ارتفاع معدل الخصوبة الذي يفوق معدل الخصوبة في الدول المتقدمة البالغ 1.7

ح- على الرغم من تشجيع الدولة للزراعة وذلك من خلال المبادرة الزراعية التي تقضي بمنح المزارعين قروض واثم اعفائهم من الفائدة فضلا عن ان بعض القروض اصبحت معدومة واستخدام القطاع الزراعي النصيب الاكبر من الموارد المائية، الا انه لا يوجد متابعة لما حققة المزارعين من زيادة في مساحة الاراضي المزروعة والانتاج

5-2 التوصيات

أ- ضرورة ان يتم وضع استراتيجيات من قبل الدولة تساهم في خفض نسبة الفقر ومعدل الوفيات والاستفادة من تجارب الدول

ب- على الدولة ان تضع سياسة اقتصادية تضمن مساهمة جميع القطاعات الاقتصادية في ايرادات الدولة دون الاعتماد على قطاع النفط فقط .



- ج- ضرورة زيادة عدد المدارس وعدد المدرسين فضلا عن حملات التوعية الخاصة بالقضاء على الامية .
 د- السعي الى تخفيض نسبة الفقر من خلال القضاء على البطالة وزيادة فرص العمل في القطاع الخاص
 هـ- اتخاذ الاجراءات اللازمة من تعيين وحوافز للملاكات الطبية بما يتناسب مع عدد السكان وفقا للمعيار العالمي .
 و- ضرورة ان يتم نشر الوعي بتنظيم الاسرة لتخفيض نسبة الخصوبة
 ح- ضرورة متابعة ماحقة المزارعين من زيادة في الانتاج تتلائم مع القرض الممنوح لهم فضلا عن فرض احكام جزائية في حالة عدم تحقيق الاهداف المرجوه من منح القرض .

المصادر

الوثائق

- 1-جمهورية العراق -وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء المؤشرات الوطنية لرصد الاهداف الانمائية للألفية التقرير الثاني كانون الثاني 2011
 - 2-جمهورية العراق -وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء بتقرير على طريق الأهداف الألفية 2013
 - 3-جمهورية العراق -وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء مؤشرات إحصائية عن الوضع الإقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2007-2011| كانون الاول - 222012
 - 5-جمهورية العراق -وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء مؤشرات إحصائية عن الوضع الإقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2009 -2013 27 ايلول 201422
 - 6-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005-2011
 - 7-جمهورية العراق -وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء مؤشرات التنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق قصادي
 - 8-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا 2013 -2014
 - 9-جمهورية العراق، وزارة المالية الحسابات الختامية، 2010-2013
 - 10- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهانسبرغ من 8/26 الى 8/4/2002
 - 11-اتفاقيات جوهانسبرغ مدينة جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا ، 2010
 - 12-الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+ 20 ، المستقبل الذي نصبو اليه في ريو دي جانيرو ، البرازيل ، 2012.
- الكتب
- 1-سلام، محمد امين، حكمة الشركات ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية وتحفيز التنمية المستدامة . القاهرة : دار النهضة العربية ، 2013 .
 - 2-النممي ، رعد سامي عبد الرزاق، العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي . عمان : دار دجلة ، 2008
 - 3-الشافعي ، حسن احمد ، التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضية . الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، 2012 .
 - 4-مصطفى ، عبد اللطيف وسانية عبد الرحمن ،دراسات في التنمية الاقتصادية . الطبعة الاولى ، لبنان ، بيروت ، 2014 .



البحوث والدوريات

- 1-البير، خولة علي، استعراض الواقع الاجتماعي والصحي للمسنين في العراق وسبل تطويره وزارة التخطيط والتعاون الانمائي دائرة التنمية البشرية قسم سياسات التنمية الاجتماعية 2009
- 2-منظمة الأغذية والزراعة، بيانات الإحصاءات المائية AQUASTAT.

الانترنت

- 1-البنك الدولي نحو عالم خالي من الفقر مؤشرات التنمية العالمية www.bankd wali.com
- 2- www.wakpidi.com
- 3-فريق خبراء جايسكا النظرية والمهارة التحليلية لجودة المياه- 2 حزيان
enviroteam.awardspace.com/lecture8.ppt2005
- 4-الامم المتحدة -لمحة عن العراق ت United Nations Iraq
www.uniraq.org/index.php
- 5-مجموعة العمل المعنية بالبيئة التابعة للانتوساي الرقابة البيئية والرقابة النظامية
www.intosai.org/Issai 5120 ، 2004
- 6- مجموعة العمل المعنية بالبيئة التابعة للانتوساي، التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ISSAI 5130 ، 2004
- 7- مجموعة العمل المعنية بالبيئة التابعة للانتوساي، التنمية المستدامة: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ISSAI 3100 ، 2004

المصادر الأجنبية

- 1-Asefa, Sisay, The Economics of Sustainable Development, the United States of America, 2005
1. Bradbrook, Adrianj & Lyster, Rosmary & Ottnger, Richardl & XI, WANG, 2005, The Law of for Sustainable Development, published in the United States of America by Cambridge University press, New York, 2005
2. Bosselmann, KLAUS, The Principle of Sustainability, Ashgate Publishing Company, Suite 420 ,101 Cherry Street, Burlington, VT 05401-4405, USA 2008
3. Calvert, Peter & Calvert, Susan, Third edition, Politics and Society in the Developing World, British Library Cataloguing-in-Publication Data, 2007
4. Harris, Jonathan M. Basic Principles of Sustainable Development, Global Development and Environment Institute, Tufts University, 2000
5. Kerster et al Kersten, Gregory E. & Mikolajuk, Zbigniew & Gar-On Yeh, Anthony, , Decision support systems for sustainable development Kluwer Academic Publishers New York. 2002
6. Lützkendorf, Thomas & Göppl, Hermann, 2006, The Application of Sustainable Development Principles to the Theory and Practice of Property Valuation,
- 7-Schmandt, Jurgen & Ward C.H & Hastings, Marilu, Sustainable Development The Challenge of Transition, First published Cataloging New York 2000
- 8-INTOSAI Working Group on Environmental Auditing Evolution and Trends in Environmental Auditing Vivien Lo, Office of the Auditor General of Canada November 2007 777